أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية
البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا.

أ.د شريط عابد

جامعة تيارت

أ. بن الحاج جلول ياسين

جامعة الشلف

الملخص:

تعتبر مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية من الرهانات الأساسية للدول النامية. وفي الجزائر ولتدارك التأخر في التنمية، شرعت الحكومة منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة. سنحاول في هذا البحث التطرق لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، من خلال تحليل أثره على أداء الاقتصاد الوطني. وقد توصلنا إلى أن هذا البرنامج لعب دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، البرنامج الخماسي 2010-2014، النمو الاقتصادي، العمالة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Résumé :

Dans cet article, nous allons essayer d'analysé l'impacte de programme d'investissement public 2010-2014 sur la performance de l'économie nationale. Nous avons atteint ce que le programme quinquennal 2010-2014 à joué un rôle crucial dans l'obtention de résultats positifs dans divers domaines économiques et sociaux, comme il peut être dit qu'il est devenu le premier active des secteurs économiques.

2010-2014, Les dépenses publiques, programme quinquennal:Mots clés La croissance économique, emploi, le Développement économique et social.

مقدمة:

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المرتبطة به، من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع

الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية.

ومع مطلع الألفية الجديدة عرفت الجزائر ارتفاعا هاما في إيراداتها المالية بفعل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية. واتجهت السلطات الحكومية نحو انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال اعتماد برامج تنموية ضخمة كان أخرها برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014. وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف أهمها تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الطلب الإجمالي وخلق الوظائف وتطوير البنية التحتية ودعم الجهاز الإنتاجي.

إشكالية البحث:

إن دراسة هذا الموضوع تطرح أمامنا الإشكالية التالية:

ما هي أثار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على أداء الاقتصاد الوطني؟

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد ببرنامج التنمية الخماسي وما هي مميزاته وأهدافه ؟
- ما هو محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 ؟
- ما هي أهم نتائج أداء الاقتصاد الوطني من خلال برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014.

الفرضيات:

- تعتبر برامج الاستثمارات العامة من أهم آليات بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد في الاقتصاد الوطني.
- انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، لتدارك التأخر الحادث في التنمية، الموروث عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد.
- رغم كل النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية،لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج توطيد النمو بصفة خاصة و لسياسة برامج الاستثمارات العمومية بصفة عامة، تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة إبراز أهمية برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر وفي مقدمتها برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، باعتبارها لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية في جميع القطاعات، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية. خاصة في ظل تواضع أداء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تقديم تحليل نربط فيه بين أداء الاقتصاد الوطني وبرنامج التنمية الخماسي، لنبين مساهمة هذا البرنامج الاستثماري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

منهج البحث:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مضمون برنامج التنمية الخماسي وكذا أهم خصائصه وأهدافه، ثم تحليل أهم انعكاسات هذا البرنامج على مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.

محاور البحث:

لمعالجة إشكالية البحث، قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وأهم مميزاته وأهدافه.

ثانيا: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

ثالثا: انعكاسات برنامج التنمية الخماسي على أداء الاقتصاد الوطني 2010-2014.

أولا: مفهوم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014. وأهم مميزاته وأهدافه.

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

و لقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتاي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009.

و خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل:

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي).

- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).

1- مميزات برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات[1] :

لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدية).
- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.
- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة. ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

2- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن أهداف برنامج التنمية الخماسي اتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.

1 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 40.
2 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة. وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني. وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثانيا: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يتوافق والالتزام الذي أعلنته السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر المورث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها. وهذا أمر يفرض نفسه، خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية والتي حصتها 40% من غلاف هذا البرنامج، متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيداً من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

إن هذا البرنامج يشكل امتداداً للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014.

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10 122	49.5
المنشآت الأساسية	6 448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1 666	8.1
التنمية الاقتصادية	1 566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20 412	100

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 18.

من خلال الجدول السابق يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية[1] :

1- دعم التنمية البشرية: وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 122 20 مليار دج. وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية. ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث مُنح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير. ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث مُنح له 619 مليار دج لانجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية. أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز ملوني سكن بمختلف الصيغ.كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.

كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار دج)، ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني (19 مليار دج)، وتثمين النهضة الثقافية من خلال نجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري (140 مليار دج)،وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج)، بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني (40 مليار دج) التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

2- تطوير المنشآت الأساسية: خُصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق_غرب و 830 من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناءً، وكذا تعزيز ثلاث مطارات.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل انجاز 17 خط للسكة الحديدية (6000 كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ.

كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصاً لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

1 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 86.

3- تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصاً، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخُصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و 70 هيكل للخزينة، و 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة. أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4- دعم التنمية الاقتصادية: خُصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.
- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.
- حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.
- حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.
- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- مكافحة البطالة: رُصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. و 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي. و 50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام

الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين. و 100 مليار دينار لتجسيد «الحكم الالكتروني».

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.
- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

ثالثا: انعكاسات برنامج التنمية الخماسي على أداء الاقتصاد الوطني 2010-2014.

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج الاستثمارية السابقة هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية. وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي كما سبق وذكرنا، لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن.

1- تأثير برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي.

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا عند مستويات منخفضة خلال الفترة 2010-2014، لم تتجاوز 3,4%، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة. في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول، وذلك راجع للأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي.

الجدول رقم 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	5.2	7.1	7.1	*5.1
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2.6	- 3.2	- 3.4	- 5.5	*1.8
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.4	2.4	3.3	2.8	*4.1

Source : Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels(2010-2013), Alger, 2013, p 13-23.

-* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, principaux indicateurs économiques et financiers, Produit intérieur brut, p01, consulter le : 28/06/2015, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf

ونلاحظ من الجدول السابق، أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت معدلات متواضعة، وذلك راجع إلى الانخفاض المستمر في معدل نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى -5,5%، الأمر الذي يؤكد الارتباط الطردي القوي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2010-2014.

ولمعرفة أثر برنامج التنمية الخماسي على معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأساسية، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم 03: معدلات النمو القطاعية 2010-2014.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	-2.6	-3.2	- 3.4	-5.5	*1.8
قطاع الفلاحة	06	10.5	7.2	8.8	*3.4
قطاع الصناعة	2.5	2.2	5.1	4.1	*5.0
قطاع البناء والأشغال العامة	6.6	5.2	8.2	6.6	*6.7
قطاع الخدمات	6.9	6.1	6.4	7.8	*6.4

Source : Banque d'Algérie, Ibid., p 15-27.

* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Ibid., p02.

- القطاع الفلاحي: خصص لهذا القطاع حوالي 1000 مليار دج ضمن مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، أي حوالي 03 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم النمو. وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي خلال فترة 2010- 2013 بحوالي 8,1%، محققا بذلك أعلى معدلات النمو القطاعية خلال نفس الفترة محتلا بذلك المرتبة الرابعة سنة 2011 ثم الثالثة سنة 2012 فالثانية سنة 2013 كأكبر مساهم في خلق الثروة.
- القطاع الصناعي: سجل هذا القطاع معدلات نمو مقبولة على العموم خلال فترة البرنامج، محققا أعلى نسبة سنة 2012 بـ 5,1%، وهي أعلى نسبة نمو في القطاع الصناعي على مدار 13 سنة الأخيرة. لتتراجع سنة 2013 عند 4,1%. ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2013، وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص(1)، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي.

1 حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 190.

- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة في عملية خلق الثروة الوطنية، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج الخماسي، وبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2012 بنسبة نمو وصلت إلى 8,2%، نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليوني سكن، لتتراجع إلى 6,6% سنة 2013 بسبب الانتهاء من أغلب برامج ومشاريع البنية التحتية (الطريق السيار شرق-غرب، المترو، السكن)، لكن يبقى الأداء القوي لهذا القطاع من أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.
- قطاع الخدمات: لقد شهد هذا القطاع في السنتين الأوليتين من البرنامج الخماسي للتنمية، تراجع في معدلات النمو بالمقارنة مع السنوات الماضية، لكن رغم ذلك بقيت هذه المعدلات موجبة وأكبر من تلك المسجلة عموما في الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لتتحسن في السنوات الأخيرة بفعل ديناميكية فرعي التجارة والمواصلات. ليحقق قطاع الخدمات سنة 2013 أعلى معدل نمو منذ 2009، ليصبح بذلك أول مساهم في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات بـ (1)23,1%. ويعتبر ذلك من نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه تحسين الخدمة العمومية حيث خصص لذلك حوالي: 1666 مليار دج. بالإضافة إلى تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص. الأمر الذي كان له اثر ايجابي على أداء هذا القطاع.
- قطاع المحروقات: لقد استمر قطاع المحروقات في التراجع خلال الفترة 2010-2013، ليفقد سنة 2013 حوالي 25% من قيمته المضافة خلال 08 سنوات، نتيجة عدة عوامل منها تراجع إنتاج وصادرات المحروقات بسبب أحداث تيقنتورين، وتراجع الأسعار على المستوى الدولي خلال 2013 مقارنة بسنتي 2011 و 2012 متأثرة بتواضع تعافي الاقتصاد العالمي. الأمر الذي أثر على مساهمته تكوين الناتج المحلي الخام الذي وصل سنة 2013 إلى 29,9%.(2)

أما فيما يتعلق بتأثير برنامج توطيد النمو على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو الاقتصادي، نجد أن الاستهلاك عرف نموا متزايدا من سنة إلى أخرى سواء كان استهلاك عام أو خاص، إذ انتقل من 6181,3 مليار دج سنة 2010 إلى 8923,5 مليار دج سنة 2013، وهو ما يعكس دور الطلب الاستهلاكي في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن ناحية حجم الاستثمارات، فشهدت زيادة مستمرة الاستثمار بحكم الارتفاع في حجم الاستثمار العمومي، لكن كنسبة من الناتج المحلي فقد عرفت الاستثمارات تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2010-2013 قدر بحوالي: 9,4%.كما عرف الادخار الوطني الإجمالي زيادة مستمرة خلال فترة البرنامج ليصل سنة 2012 إلى حوالي: 7447,5 مليار دج[3]. والجدول التالي يوضح حركة بعض هذه المتغيرات الوسيطة خلال فترة البرنامج.

1 Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, p 21.
2 Banque d'Algérie, op-cit, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, p22.
3 Banque d'Algérie, op-cit, **rapport annuel 2013**, **annexe : tableaux statistiques**, Alger, juillet 2014, p153.

جدول رقم 04: تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو خلال الفترة -2010 2013.

الوحدة: مليار دج

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013
الاستهلاك العام	2065.7	3015.2	3184.0	3153.7
الاستهلاك الخاص	4115.6	4548.2	5211.5	5769.8
الادخار المحلي الإجمالي	5810.3	6956.4	7447.5	7645.8
الاستثمار الوطني الإجمالي	4968.1	5504.9	5938.4	7168.2

Source : Banque d'Algérie, Ibid., p 153

2- تأثير برنامج التنمية الخماسي على التشغيل.

لقد كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، الأثر الايجابي على مستوى التشغيل، من خلال مساهمته في الحفاظ على معدل البطالة عند مستويات منخفضة، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي، الذي رافقته زيادة تناسبية في حجم العمالة، حيث انخفض معدل البطالة من 10,2% سنة 2009 إلى 9,8% سنة 2013. لكن مع بداية سنة 2014 عرف هذا المعدل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 10,6% بسبب بداية انخفاض أسعار المحروقات وتراجع عمليات التوظيف في القطاع العمومي، لكن مع كل هذا لا ينبغي إهمال صعوبة ربط الزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري العمومي المقدر بحوالي 900% من سنة 2009 إلى سنة 2014، بالزيادة في التشغيل وتخفيض معدل البطالة بحوالي 01% فقط خلال نفس الفترة، في ظل التزايد المستمر لتعداد السكان.

الجدول رقم 05 : تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2010-2014.

الوحدة: فرد عامل/ نسبة مئوية (%)

البيان / السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
حجم العمالة النشطة	10.812.000	10.661.000	11.423.000	11.964.000	*11.453.000
حجم العمالة المشغلة	9.736.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000	*10.239.000
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	*10.6

Source : Banque d'Algérie, op-cit, rapport annuel 2013, annexe : tableaux statistiques, Alger, juillet 2014, p158.consulter le 30/12/2014,

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/annexetableauxstatistiques2013.
* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective ; emploi et chômage, consulter le : 18/08/2015, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20chomage2014.xlsx.pdf

نلاحظ من خلال الجدول السابق، ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 9.736.000 منصب شغل سنة 2010 إلى 10.738.000 منصب شغل سنة 2014، وكان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10.812.000 فرد سنة 2010 لتصل إلى 11.453.000 فرد سنة 2014.

إن متابعة حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة، تبين أن عدد مناصب العمل التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل، وهي تمثل ثلث تقديرات البرنامج الخماسي للتنمية في مجال التشغيل والذي قدر بحوالي 03 ملايين منصب شغل في نهاية 2014.

الجدول رقم 06 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.

الوحدة: ألف عامل

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الفلاحي	1136	1034	912	1141	* 899
القطاع الصناعي	1337	1367	1335	1407	*1290
قطاع البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1663	1791	*1826
قطاع الخدمات والتجارة	5377	5603	5260	6449	*6224

Source : Banque d'Algérie, Ibid. p158.
-* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Rétrospective, emploi et chômage, Ibid. p 01.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن قطاع الخدمات والتجارة لا زال أهم قطاع يساهم في امتصاص البطالة، من خلال الوظائف المسطرة على مستوى الإدارات العمومية وعلى مستوى قطاع النقل والاتصالات وكذلك النشاط التجاري الذي أصبح منتعشا خلال تلك الفترة.

ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية، نظرا لاستمرار الدولة في مقاربتها المبنية على التوجه نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر. في المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في حجم العمالة تدريجيا، وهذا يعد منطقيا إلى حد كبير، بسبب تأثر هذا القطاع بالظروف المناخية التي لا يمكن التحم فيها.

أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج مقبولة بالمقارنة مع القطاع الفلاحي، حيث احتل المرتبة

الثالثة من حيث مساهمته في خلق مناصب الشغل التي وصلت سنة 2013 إلى حوالي 1.407.000 منصب شغل.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن برنامج التنمية الخماسي ساهم في القضاء على البطالة، بمساهمة الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية، إلا أنها كانت دائما مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة، كما أن نسبة 01% ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة التي رصدت لمكافحة البطالة في هذا البرنامج والمقدرة بـ 360 مليار دج، منها 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت. و 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

3- تأثير برنامج التنمية الخماسي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

لقد كان لبرنامج توطيد النمو، أثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن ناحية مؤشرات الأسعار، شهد التضخم معدلات متذبذبة بين الصعود والهبوط خلال الفترة 2010-2014، حيث شهد معدلات متزايدة خلال السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج ليسجل أعلى معدل سنة 2012 بـحوالي 8,89%، ليتراجع في السنتين الأخيرتين (2013 و2014) مسجلا على التوالي: 3,25% و 1,92%.

أما حجم المديونية الخارجية فعرف تراجع مستمر خلال الفترة المعنية، حيث انخفض من حوالي 5,7 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2010 إلى حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2013(1).

أما من ناحية ميزان المدفوعات، وبالرغم من تسجيله فائضا طيلة فترة البرنامج، إلا أن هذا الفائض في تراجع مستمر، حيث انتقل من 15,326 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 0,134 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وهذا راجع بالأساس إلى تراجع صادرات المحروقات في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

ومن ناحية رصيد الميزانية العامة، فقد واصل تسجيل العجز والتراجع خلال فترة البرنامج، وقد قدر هذا العجز سنة 2013 بحوالي: -2310,4 مليار دج، ويرجع ذلك دائما إلى ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات.

وفيما يخص سعر صرف الدينار، فقد بقي متذبذبا اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالأورو والدولار الأمريكي، ويرجع ذلك كما كان عليه الحال في المخططات السابقة إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

أما فيما يتعلق باحتياطي الصرف، فقد شهد تحسنا متواصلا خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية، ليسجل سنة 2013 حوالي 194 مليار دولار أمريكي.

1 Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, Alger, mars 2014, p03

والجدول التالي يوضح حركة بعض هذه المتغيرات الاقتصادية خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية:

جدول رقم 07 : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2010- 2014

الوحدة: مليار دولار/ نسبة مئوية (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	15.6	19.9	12.1	0.134	-5.88
رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	-1496.5	-2395.4	-3246.2	-2310.4	-2264.5
الدين الخارجي	5.681	4.405	3.676	3.396	-
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.7
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	74.4	72.9	77.6	79.4	79.9
سعر صرف الدينار مقابل الاورو	99.2	102.2	102.2	105.4	106.88
احتياطي الصرف	162.2	182.2	190.7	194.0	-

Source : Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, p03-05, consulter le : 30/12/2014, http://www.dgpp-mf.gov.dz

ويتضح مما سبق أن الجزائر نجحت في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة ما تعلق بتقليص الدين الخارجي وتسجيل فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطي الصرف، والتحكم نوعا ما في معدلات التضخم و البطالة. لكن كل هذه التوازنات تبقى هشة ومرتبطة بشكل كبير بمداخيل قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني، و أي هزة في هذا القطاع ستكون لها انعكاسات وخيمة على المدى القريب والمتوسط.

الخاتمة:

اعتمدت الجزائر منذ بداية الألفية، سياسة استثمارية نشطة تقوم على أساس برامج ضخمة للاستثمار العمومي، والتي اعتبرت جد مهمة، استعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي، باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين، خاصة في أوضاع الركود والأزمات الاقتصادية.

إن برنامج توطيد النمو 2010-2014، لعب دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، ولعل أهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترة البرنامج والتي كانت موجبة في كل السنوات. كما استطاعت الجزائر أن تخفض من المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وأن تسجل احتياطي صرف معتبر.

من جانب ثاني فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة رغم المخصصات المالية الكبيرة لبرنامج التنمية الخماسي، كما سجلت نتائج جيدة في وضعية الميزان التجاري ومعدلات تضخم مقبولة. وأخيرا يمكن إدراج نتيجة هامة وأساسية لهذا البرنامج،هي التراجع المستمر لمعدلات البطالة مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية. دون أن ننسى المكاسب الاجتماعية المحققة في معظم القطاعات والتي بدأت تظهر نتائجها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التنمية الاجتماعية.

لكن ورغم كل هذه النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة. حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة وبذلك فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام كانت متذبذبة وضعيفة نسبيا، وهو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر، بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وبالخصوص في شقه الصناعي، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.كما أنه وبغض النظر عن الأثر الايجابي لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات لم تبني لنفسها قاعدة صلبة يمكن الارتكاز عليها في حالة غياب دعم الدولة، وهذا ما قد يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي في حال خفضت الدولة من إنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الراهن. وهو ما قد يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في أسواق النفط الدولية وتحت رحمة بورصات المواد الأساسية، الأمر الذي يمثل أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر، 2010 .
2. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
3. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
4. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel

2013, Alger, juillet 2014.
5. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, Alger, mars 2014.
6. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels (20102013-), Alger, 2013.
7. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, principaux indicateurs économiques et financiers, Produit intérieur brut, consulter le : 282015/06/ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf
8. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective : emploi et chômage, consulter le : 182015/08/ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20chomage2014.xlsx.pdf
9. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, consulter le : 302014/12/, http://www.dgpp-mf.gov.dz